الشهابي لـ«الوطن»: سد الثغرات التي يتسرب منها الدولار.. والبيوع العقارية تهرّب أموالها إلى الخارج

رئيس الحكومة يستنفر التجار والصناعيين: الجميع معني بدعم الليرة السورية

• الدبس لـ«الوطن»: ارتفاع الأسعار يضر الصناعي والمواطن معاً

• الحلاق لـ«الوطن»: دعم قوة الليرة يتم بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

محمد راكان مصطفى

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على أهمية تكاتف الجهود للحد قدر الإمكان من تأثير الحصار الاقتصادي على الواقع المعيشي للمواطنين، موضحاً أن الظروف الراهنة تتطلب تحمل كافة مكونات المجتمع المسؤوليات الملقاة على عاتقها والتحلي بروح المبادرة ودعم الجهود الحكومية الرامية لتنشيط الأسواق.

عرنوس أكد خلال اجتماعه يوم أمس مع مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية حول محاربة التهريب وعمليات المضاربة على الليرة السورية ودعم التصدير والإنتاج وتحفيز الاستثمار وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك والإسراع بإصدار قانون جديد للضرائب، أن إدارة السوق المحلية هي مسؤولية مشتركة من الجهات الحكومية واتحاد غرف التجارة بهدف توفير المنتجات للمواطنين بالكميات والجودة والأسعار المناسبة.

ونوه إلى السعي الحكومي لتعزيز الشراكة مع قطاع الأعمال وتوفير متطلبات توسيع نشاطاته، لافتاً إلى الإجراءات المتخذة للوقوف على الصعوبات التي تعيق النشاط التجاري والعمل على تذليلها وإشراك اتحاد غرف التجارة في مناقشة القرارات الاقتصادية المهمة لضمان تحقيق الغاية المرجوة منها في دعم النشاط التجاري.

الاجتماع أكد على تفعيل التشاركية بحدودها القصوى مع القطاع التجاري باعتباره شريكاً وطنياً حقيقياً والتعاطي بمسؤولية مع الظروف الراهنة بما يسهم في تعزيز قيمة الليرة السورية ومواجهة محاولات استهدافها.

رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال اجتماعه مع مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة السورية (عن الانترنت)

ويجتمع مع الصناعيين

وتركز اجتماع رئيس مجلس الوزراء مع مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة على تنشيط العملية الإنتاجية وتأمين مستلزماتها واستنهاض الصناعة المحلية لتعزيز الإنتاج ودعم الليرة السورية.

وتناولت الطروحات تطوير التشريع الضريبي ودعم التبادل التجاري مع الدول الصديقة والإسراع باستصدار قانون الاستثمار وتقديم التسهيلات لإعادة تأهيل المعامل المتضررة من الإرهاب وتوفير حوامل الطاقة اللازمة لإنتاج الصناعي والتأكيد على الاستمرار باقتصار الاستيراد على مستلزمات الإنتاج وتشجيع الصناعات التصديرية وتقديم المحفزات لاستقطاب رجال الأعمال المغتربين للاستثمار داخل البلاد.

عرنوس أشار إلى أن دعم الإنتاج الصناعي أولوية في العمل الحكومي لتأمين احتياجات المواطنين الأساسية واستهداف أسواق تصديرية جديدة، مبيناً أهمية التشبيك بين القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض فاتورة الاستيراد، ومشدداً على أن الجميع معني بدعم الليرة السورية وضرورة تكاتف الجهود لمواجهة عمليات المضاربة وزيادة العملية الإنتاجية.

رئيس مجلس الوزراء دعا اتحاد غرف الصناعة إلى تقديم الرؤى والمقترحات التي من شأنها دعم الصناعة المحلية باعتباره شريكاً تنموياً هاماً ليصار إلى الاستفادة منها في القرارات الحكومية المتخذة لمساعدة الصناعيين على توسيع نشاطاتهم الإنتاجية.

طروحات الصناعيين

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي قال لـ«الوطن»: طرحنا جميع الهموم التي تقف عائقاً أمام خلق بيئة استثمارية وإنتاجية وكل التفاصيل التي تساعد في تحسين سعر الصرف.

وأضاف قائلاً: تحسين سعر الصرف ليس عصا سحرية يتم بعمل واحد وهو عبارة عن عدة قرارات وإجراءات مطلوبة إذا اجتمعت سوية تعطي بنياناً قوياً يضع سعر الصرف على الطريق الصحيح.

الشهابي بيّن من الإجراءات التي تم طرحها خلال الاجتماع أن المناطق المتضررة بحاجة إلى محفزات، ويجب تشميل المناطق التي تم نهبها وتدميرها بقانون الاستثمار، إضافة إلى أن دعم التصدير يجب أن يكون نقداً وبسرعة.

وشدد على ضرورة سد الثغرات التي يتسرب منها الدولار وأهمها البيوع العقارية الكبيرة التي تُهرّب أموالها إلى الخارج والمعابر التي يهرّب عبرها الدولار لشراء المهربات التركية.

الشهابي أشار إلى إجراءات أخرى يجب اتخاذها كإيقاف استيراد منتجات نحن لسنا بحاجة إليها وحصره باستيراد مستلزمات الإنتاج، مضيفاً: ومنح القروض يجب حصرها بالقروض الإنتاجية التصديرية.

وأكد الشهابي على توفير الكهرباء وتوفير حوامل الطاقة وإعطاء محفزات للطاقات البديلة وكل ما يمكن أن يدعم العملية الإنتاجية والتصدير.

ولفت إلى ضرورة دعم المعارض والسماح للإخوة العراقيين بالدخول إلى سورية من دون تأشيرة والسماح بإقامتهم لفترات لما لذلك من دور في تحريك الأسواق.

الشهابي ختم قائلاً: هذه الطريقة الوحيدة لتحسين أسعار الصرف ويجب أن تترافق مع مكافحة حقيقية لتجار الأزمة وتهريب الدولار إلى خارج البلاد.

قوى مضاربة تصنع البلبلة

رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس بين لـ«الوطن» أنه تم التركيز على ضرورة دعم القطاع الصناعي ليساهم بالتصدير بأكبر كمية ممكنة من الصناعات الوطنية بهدف إدخال قطع أجنبي إلى البلد.

واعتبر أن القطاعين الصناعي والزراعي هما القادران على التحرك في هذه المرحلة بالتصدير، وتم التشديد على ضرورة تخفيض الاستيراد وخاصة للمواد الكمالية.

الدبس لفت إلى ضرورة ضرب مواقع المضاربة على الليرة عبر مواقع التوصل الاجتماعي لما لها من دور سلبي كبير في رفع سعر الصرف من دون وجود أسباب حقيقية.

ورأى الدبس أن القطاع الصناعي ليس ضاغطاً على القطع الأجنبي، والصناعيون يشترون قطعاً بالحد الأدنى لتأمين موادهم الأولية.

وأضاف: ولكن هناك قوى مضاربة في السوق هي من تصنع البلبلة.

.. وخلال اجتماعه مع مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية (عن الانترنت)

وأكد أن مصلحة الصناعي والمواطن والدولة واحدة، موضحاً أن ارتفاع السعر في الأسواق يضر الصناعي كما يضر المواطن لأن القدرة الشرائية محدودة لدى المواطن والمستودعات امتلأت بالبضائع.

مضيفاً: الصناعي يحاول بشتى الوسائل تخفيض الأسعار.

وأشار إلى أن الغرفة اقترحت بأن الحل هو باتفاقيات التبادل التجاري وخاصة التصدير للدول المجاورة والصديقة، معتبراً أن زيارة رئيسي غرف الأردن والعراق هو إشارة للرغبة بالعمل والتوسع معنا.

وتابع: يجب علينا المبادرة بتسهيلات معينة لزيادة التبادل التجاري بما فيه مصلحة سورية.

زيادة الإنتاجية

أمين سر اتحاد غرف التجارة محمد الحلاق بيّن لـ«الوطن» أنه تم وضع الحكومة بصورة جميع المشكلات التي تواجه قطاع رجال الأعمال.

وأكد أنه بمقدار ما يتم زيادة حركة دوران رأس المال السوري وبمقدار ما يتم دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة بمقدار ما يؤثر ذلك بشكل إيجابي على قوة الليرة السورية، وأضاف: القضية اليوم ليست ضخ المال من أجل دعم الليرة فحسب، بل تشجيع قطاع الأعمال على زيادة فعاليته من أجل دعم الليرة السورية وبالتالي زيادة الإنتاجية وتوفر المواد وينعكس ذلك على دعم الليرة.

وزير التجارة الداخلية يلتقي رؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة والحرفيين

البرازي: الحكومة تعمل جاهدة منعاً لأي اختناق ومن مهامنا حماية المواطن من المواد الفاسدة

الوطن

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي خلال اجتماعه أمس مع رؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة والحرفيين الاستمرار بتوافر السلع والمواد الغذائية الضرورية وبتنشيط حركة الأسواق لتأمين احتياجات المواطنين ومتطلباتهم الأساسية بمواصفات وأسعار تناسب ذوي الدخل المحدود.

وأكد أن جميع السلع الغذائية الأساسية من الخبز والطحين والمواد المدعومة والمقننة كالسكر والأرز والشاي متوفرة وتعمل الحكومة جاهدة رغم ما تتحمله من أعباء اقتصادية ومالية على الاستمرار بتوفير متطلبات المواطنين واحتياجاتهم لكي لا يحصل أي اختناق أو نقص بأي سلعة غذائية كانت.

وأشار إلى حرص الحكومة على تقديم مختلف أشكال الرعاية والدعم لاتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والحرفية ولجميع القطاعات الاقتصادية لتفعيل دورها ومعالجة الإشكالات والعقبات التي تعترض نشاطها في تقديم أفضل الخدمات لخير ومصلحة المواطنين.

وأشار البرازي إلى أنه من واجبنا حماية المواطن ليس من ارتفاع الأسعار فقط وإنما الأهم حمايته من المواد الفاسدة ومجهولة المصدر والمعاد تصنيعها وأن نعمل لتبقى أسواقنا آمنة ونظيفة وخاصة ما يتعلق بالمواد والسلع الغذائية، مؤكداً أنه سيتم اتخاذ أشد العقوبات بحق كل من يحاول خلق فوضى بالأسواق أو حدوث اختناق أو الاتجار غير المشروع بالسلع أو إعطاء فواتير غير نظامية أو المضاربة بالعملة، وأي مخالفة جسيمة أو عمل يؤثر في حركة البيع والشراء ويؤدي إلى ارتفاع غير مقبول بأسعار المواد تحت أي عنوان وبذريعة تذبذب سعر صرف العملات الأجنبية.

ودعا جميع الفعاليات والقطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية والحرفية إلى التعاون فيما بينها وأن تكون دائماً في حالة حراك نشط لتلبية متطلبات المواطنين ومواجهة تداعيات الحرب الاقتصادية والإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب وقانون قيصر الهادفة إلى تجويع شعبنا والخضوع لمخططات الأعداء ومشاريعهم.

وأكد الوزير البرازي أن يعمل كل من موقعه على إطلاق مبادرات تنعكس على المواطنين إيجاباً وتساهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية والمعيشية والعمل على كشف الحالات الشاذة واتخاذ الإجراءات الرادعة بحقها مطمئناً بأن الوضع الاقتصادي سيكون قريباً أفضل ولاسيما بعد مجموعة من القوانين الاقتصادية وحزمة من الإجراءات التي يجري العمل على سنها واتخاذها.

ولفت إلى التحديات الاقتصادية التي تشهدها دول الجوار وتذبذب سعر الصرف فيها وانعكاس ذلك على الواقع الاقتصادي بسورية داعياً إلى مواجهة الإشاعات وحملات التضليل والتشويه التي تبثها وسائل الإعلام المعادية ومن يقف وراءها المتعلقة بالواقع الاقتصادي في سورية مبيناً أنها تهدف لخلق البلبلة والقلق ولاسيما في هذه الظروف التي تمر بها سورية مؤكداً أهمية الوقوف يدا واحدة في مواجهة كل ما من شأنه الضرر بمصلحة الوطن وقضايا المواطنين وحياتهم المعيشية.

بعد ذلك ناقش المجتمعون عدداً من المواضيع والقضايا التي تضمن انسياب المواد والسلع باستمرار بمواصفات وأسعار مناسبة حيث أكدت مديرية حماية المستهلك ضرورة تداول الفواتير لكل المواد التي تعتبر الهوية النظامية للمادة المطروحة للبيع بين حلقات الوساطة التجارية ونظامية وعدم التعامل بالمواد الفاسدة أو المنتهية الصلاحية والتقيد بالقرار رقم ١٩٠ لعام ٢٠٢١م والتقيد بنشرات الأسعار الصادرة مركزياً ومكانياً وتشديد الإجراءات المتخذة بخصوص التشدد بضبط المخالفات الجسيمة للوصول إلى أسواق آمنة ونظيفة ورصد توافر المواد الأساسية في الأسواق المحلية.

بدورها أشارت مديرية المواد والأمن الغذائي إلى ضرورة تأكيد اتحاد الحرفيين إلزام الجمعيات الحرفية بمنح وثيقة منتسب للجمعية للمنتسبين فعلياً ومن ذوي الخبرة الذي يسيء للحرفة ودخول الطفيليين.

وطالبت مديرية الأسعار بضرورة توجيه كل الفعاليات التجارية والصناعية والحرفية للتقيد بالأسعار التي تحقق الحد الأدنى من التكلفة الفعلية مع هامش ربح بسيط والالتزام بتقديم كل بيانات تكاليف الاستيراد وذلك للوقوف على التكلفة الفعلية للمواد وحجم الاستيراد من كل مادة أو سلعة مستوردة ليصار إلى مقارنتها مع حاجة القطر.

المستهلك لم يعد يثق بجدوى الشكوى

رئيسة جمعية حماية المستهلك: الأسعار في الأسواق جنونية ويجب وقف التصدير

عبد الهادي شباط

اعتبرت رئيسة جمعية حماية المستهلك بدمشق سراب عثمان أن الارتفاعات الحاصلة في الأسعار جنونية ولا تطاق وباتت تتبدل وترتفع عدة مرات في اليوم الواحد فقبل الظهر تكون هناك أسعار وبعد الظهر أسعار مختلفة، وتقابل كل ذلك قوة شرائية متهالكة لشريحة واسعة من المواطنين.

وبينت في حديثها مع «الوطن» أنه لابد من وقف التهريب والتصدير وخاصة تصدير المواد الغذائية لأن الأولى هو سد حاجة السوق المحلية والمواطن أولاً قبل التصدير في حين يستغل المهربون حالة السوق المحلية وتحقيق هوامش عالية من الأرباح على حساب حاجة الناس.

وعن الحالة المعيشية بينت أن الكثير من العائلات لم تعد قادرة على تأمين أبسط احتياجاتها الأساسية وحتى مادة الخبز التي باتت سلعة للمتاجرة يصل سعرها أمام المخابز لنحو ألف ليرة، وهذا غير مقبول خاصة عند الحديث عن مادة مدعومة من قبل الدولة وتتم المتاجرة فيها وأمام المخابز نفسها ومصدر هذه الربطات هو المخبز نفسه الذي يعتبر الحصول على ربطة الخبز منه ليس بالأمر السهل. وبينت أن جمعية حماية المستهلك تصلها كل يوم عشرات الشكاوى ويتم إيصالها للجهات المعنية بضبط الأسواق ومتابعة الأسعار لكن الكثير من المواطنين لم يعودوا يشعرون بأن هناك نتيجة من الشكوى بسبب عدم فاعلية الشكاوى وعدم وجود أثر للإجراءات التي يتم العمل عليها حالياً لضبط الأسواق والأسعار.

وأن الأهم اليوم هو حالة تردي مواصفات الأغذية المعروضة في السوق حيث يستغل الكثير من الباعة والتجار حالة عدم القدرة الشرائية لدى المواطنين ويعملون على عرض منتجات ومواد غير صالحة للاستهلاك أو ذات مواصفات غير صحية مثل الكثير من اللحوم المعروضة وهي لا تطابق المواصفات المطلوبة ومثلها الكثير من المواد والأطعمة.

وعن دور حماية المستهلك بينت أن الجمعية تعمل على تنسيق اجتماع مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يشمل كل جمعيات حماية المستهلك على أن يتزامن هذا الاجتماع مع اليوم العالمي لحماية المستهلك في ١٥ الشهر الجاري (آذار)، سيتم فيه طرح كل القضايا التي تتعلق بالاستهلاك لجهة الارتفاعات السعرية وضرورة الحد منها والتلاعب بالمواصفات وتأمين المواد بشكل كاف.

بينما أوضح الدكتور عمار يوسف خبير اقتصادي أن بيت القصيد في تردي الحالة المعيشية هو التضخم الحاصل بسبب تبدلات سعر الصرف لليرة السورية ومعظم التجار اليوم يبالغون بحالة التحوط عند تسعير بضائعهم، واعتبر أن حالة التصدير تسببت في حالة الافتقار للكثير من المواد الأساسية مثل الخضر والفواكه والتي تمثل السلة الأساسية الغذائية للمواطن وبالمقابل معظم قيم الصادرات لا تعود للبلد وإنما تدخل في حسابات خارج البلد للتجار وفي المحصلة نخسر منتجاتنا ولا نحصل على القوة الشرائية للأجور والمعاشات غير موجود ولم تعد أساليب العمل التقليدي مؤثرة ومجدية في ضبط الأسواق والأسعار وأن الأجور والمعاشات الحالية لم تعد مجدية وفي حال المقارنة بين القوة الشرائية للأجور والمعاشات في عام ٢٠١٠ والقوة الشرائية للأجور والمعاشات الشهرية اليوم هناك هوة واسعة ولابد من مضاعفة الأجور الشهرية لأكثر من عشرة أضعاف حتى تواكب هذه الأجور حالة التضخم الحاصلة في أسعار السلع والبضائع.

كما أن أقل عائلة تحتاج اليوم لأكثر من مليون ليرة شهرياً وذلك في الحد الأدنى، موضحاً أن قرص الفلافل بـ١٠٠ ليرة وسندويشة الفلافل المتواضعة اليوم بألف ليرة ويمكن القياس عليها في مختلف المواد الغذائية الأخرى.

اقتراح لتكرير السكر «للغير»

العلي: عزوف العارضين عن تقديم عروضهم بسبب الأسعار وراء تعثر بعض المشروعات

هناء غانم

أكد مدير عام مؤسسة السكر المهندس سعد الدين العلي أن المؤسسة تعمل وضمن خطتها الاستثمارية لعام ٢٠٢١ على تأمين كافة المستلزمات لزيادة العملية الإنتاجية، حيث بلغ الاعتماد المرصود في الخطة الاستثمارية للمؤسسة نحو ٢,١ مليار ل.س، وتم تنفيذ وحدة تبريد الكريمة في معمل الخميرة في شركة إضافة إلى أنه تم إعداد مشروع عقد حالياً لتعبئة الكحول الطبي بسعات مختلفة.

وحول الخطة الإنتاجية لعام ٢٠٢١ أضاف العلي: إنه تم وضع خطة لتكرير كمية ٧٥٠٠٠ طن سكر خام ينتج عنها ٦٩٧٥٠ طن سكر أبيض في شركة سكر حمص إضافة إلى إنتاج كمية بنحو ٧٩٨٢ طن خميرة طرية وتصنيع ٢٢٠٠٠ طن من بذور القطن ينتج عنها ٣٤١٠ أطنان زيت مكرر إضافة إلى إنتاج كمية ٢٤٧٧٤ طن كحول طبي.

وأشار العلي إلى أن المؤسسة حققت مبيعات لنهاية ٢٠٢٠ بقيمة ٦,٥ مليارات ليرة، علماً أنه كان الإنتاج للفترة نفسها ٦,٨ مليارات ل.س وحققت أرباحاً بنحو ٣١٠ ملايين ل.س.

وحول المعوقات التي واجهت عمل المؤسسة والشركات التابعة لها في تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية قال العلي: إن عدم إمكانية استكمال واستثمار بعض المشاريع الاستثمارية المتعاقد عليها مع شركات أجنبية بسبب رفض خبراء هذه الشركات القدوم إلى سورية للإشراف على تركيب وتشغيل المعدات بسبب الأوضاع الحالية في القطر، إضافة إلى التأخر في تنفيذ عمليات الاستبدال والتجديد في الشركات والمعامل بسبب عزوف بعض العارضين عن تقديم العروض أو ارتفاع الأسعار بشكل كبير، والأهم عدم توفر السيولة المالية لتنفيذ عمليات الاستبدال والتجديد في بعض الشركات بسبب عدم توفر فوائض متاحة في هذه الشركات وخاصة شركة سكر تل سلحب كون محصول الشوندر محصولاً إستراتيجياً مدعوماً زراعياً وعدم وجود أي دعم صناعي لتحقيق مردود اقتصادي من تصنيعه.

ومن المعوقات أيضاً صعوبة تأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج في ظل العقوبات وعزوف العارضين عن التقديم بسبب عدم تمويل المصارف بعض المواد المستوردة وارتفاع سعر الصرف.

وأشار العلي إلى أن هناك جملة من المقترحات تتركز بداية على ضرورة المتابعة المستمرة لتأمين كافة مستلزمات الإنتاج اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية في الشركات والمعامل الموجودة في المناطق الآمنة والتي لم تتعرض للتخريب من قبل العصابات الإرهابية المسلحة، إضافة إلى العمل على استغلال الطاقات المتاحة للشركات التابعة التي ما زالت مستمرة في العمل لتحقيق أفضل النتائج من حيث رفع المردود وتخفيض الفاقد وترشيد الإنفاق مع التأكيد على المتابعة المستمرة لتأمين استيراد مادة السكر الخام لزوم عملية التكرير في شركة سكر حمص مع التأكيد على تأمين مادة الخميرة الطرية من إنتاج معمل خميرة حمص والسعي لتنفيذ مشروعي معمل خميرة جديد في شركة سكر تل سلحب بطاقة إنتاجية ١٥٠٠٠ طن سنوياً ومعمل خميرة حلب.

وتم اقتراح، حسب مدير عام المؤسسة، أن يتم الإعلان عن التكرير بالأجرة في حال عدم وجود فارق اقتصادي بين مادتي السكر الأحمر الخام والسكر الأبيض وذلك بهدف استغلال الطاقة التصنيعية المتاحة، إضافة إلى وضع آلية جديدة لتسويق المنتجات ما يضمن تسويق كافة منتجات الشركات من خلال إزالة المعوقات كخفض رسم الإنفاق الاستهلاكي على مادة الكحول من قبل وزارة المالية وإلزام الجهات المعنية من مؤسسات التدخل الإيجابي باستلام مخصصاتها من المواد مثل السكر الأبيض والزيت المكرر.